الأمم المتحدة

E/AC.51/2024/L.4/Add.27

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
14 June 2024
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الرابعة والستون

نيويورك، 13 أيار/مايو – 14 حزيران/يونيه 2024

مشروع تقرير

المقرِر: السيد نويل م. **نوفيشيو** (الفلبين)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025

(البند 3 (أ))

البرنامج 27
الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل

1 – نظرت اللجنة، خلال جلستها الثالثة عشرة المعقودة في 21 أيار/مايو 2024، في البرنامج 27، الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2025 والأداء البرنامجي في عام 2023 (A/79/6 (Sect. 31)).

المناقشة

2 – اعترافاً بالدور القيادي للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق والعمل المخلص الذي يقوم به كلٌّ منهم، وجهت عدة وفود الشكر إلى ممثلي الكيانات الثلاثة على إعداد الخطط البرنامجية المقترحة لعام 2025 وكرّرت الوفود تأكيد دعمها المستمر لأهداف الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل. وجرى التشديد على أن الكيانات الثلاثة أسهمت إسهاماً كبيراً في تحسين التنسيق والفعالية في منظومة الأمم المتحدة.

200624 180624 24-09207 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - ولاحظ أحد الوفود أن الحاجة ملحةٌ، في عالم يتسم بتقلب الأحوال وعدم اليقين، إلى أن تعزّز مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التعاون، وتنسّق الأهداف والسياسات، وتحسّن كفاءة العمل، وتحدّ من ازدواجية الجهود وإهدار الموارد. وفي هذا السياق، شُدّد على أهمية تعدد اللغات في عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى أن المنظمات ينبغي أن تستخدم لغاتِ الأمم المتحدة الرسمية الست جميعها على قدم المساواة وبشكل كامل في كافة الأنشطة التي تقوم بها وذلك في مسعى إلى تضييق الفجوة في الاستخدام بين اللغة الإنكليزية واللغات الخمس الأخرى. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن قلقه البالغ إزاء غياب التوازن في تكوين موظفي وكالات الأمم المتحدة ودعا مراراً إلى تحسينه في المستقبل، ملاحظاً أن تشكيلة موظفي وكالات الأمم المتحدة ينبغي أن تكون أكثر شمولا وتنوعا. ولضمان ازدياد نسبة الموظفين من رعايا البلدان النامية، طُلب إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس الرؤساء التنفيذيين اتخاذ تدابير عملية لتنسيق وتعزيز الإشراف على وكالات الأمم المتحدة.

4 - وفيما يتعلق بلجنة الخدمة المدنية الدولية، أعربت عدة وفود عن تأييدها للعمل الهام الذي تقوم به اللجنة والمتمثل في تنظيم وتنسيق شروط خدمة موظفي النظام الموحّد للأمم المتحدة مع إدخال التحسينات اللازمة لضمان مواكبة الموظفين لاحتياجات العالم المتغير. وأُعرب عن التقدير للجهود الاستباقية التي تبذلها اللجنة من أجل حماية وتحسين نظام أجور موظفي الأمم المتحدة وظروفهم المعيشية. وجرى التشديد على أن الجهود المبذولة لتعزيز اتساق وفعالية نظُم إدارة الموارد البشرية ضروريةٌ لضمان تحقيق الأهداف الطموحة لمنظومة الأمم المتحدة. وأعرب وفدٌ عن تأييده وترحيبه بتوصية اللجنة الداعية إلى دفع بدلٍ بانتظام في مراكز العمل ذات الظروف المنطوية على مشقّة بالغة.

5 - وفيما يتعلق باستراتيجية لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام 2025، أعربت عدة وفود عن اهتمامها بما جاء في الفقرة 31-4 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 فيما يتعلق باعتزام اللجنة إجراء استعراض واقتراح التحديثات الملائمة على الجمعية العامة بشأن أي مستجدات أو تحسينات جديدة متصلة بالتنوع الجغرافي للقوة العاملة وتجديد شبابها. فلاحظ أحد الوفود أن النتيجة المتوخاة هي تعزيز التنوع الجغرافي للقوة العاملة وتجديد شبابها، وحث على إعطاء الأولوية لهذين الهدفين بما يضمن خطة عمل قوية. وأشير إلى أن مسألة التمثيل الجغرافي العادل طُرحت في كل تفاعل أجرته لجنة البرنامج والتنسيق منذ بداية الدورة الرابعة والستين وأن تجديد شباب المنظمة شاغل تتزايد أهميته لأنه لم ينل نفس القدر من الاهتمام. وفي هذا السياق، كرّر أحد الوفود طلبه إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الجارية من أجل ضمان تحقيق التمثيل الجغرافي العادل في الأمانة العامة والتوزيع الجغرافي للموظفين على أوسع نطاق ممكن في جميع الإدارات والمكاتب وفي جميع الرتب الوظيفية. وفي حين سُلّط الضوء على عمل لجنة الخدمة المدنية الدولية في هذا الجانب، حيث تُبذل الجهود لمعالجة المشكلة، استفسر الوفدُ عن الأطر الزمنية والتفاصيل التي يمكن إطلاع لجنة البرنامج والتنسيق عليها فيما يتعلق بالمبادرة وأيّ نتائج يُتوقع أن تحققها. وعلاوة على ذلك، أثيرت تساؤلات بشأن مدى توافر معلومات عن الفئات العمرية للقوة العاملة في تلك المرحلة وما إذا كان تجديد شبابها قد تأثر بأزمة السيولة. وطُلب أيضا إيضاح بشأن الجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام للاحتفاظ بالمهنيين الشباب أصحاب الكفاءة والأسباب المؤدية لاستقالتهم، وعن التدابير المقترحة لتتبع ورصد التنقل الوظيفي لموظفي الفئة الفنية الشباب العاملين في المنظمة.

6 - وبالإشارة إلى النتيجة 2 من النتائج المقررة لعام 2025 والمتمثلة في "جعل مجموعة عناصر الأجر في النظام الموحّد ملائمة للغرض المنشود وتنافسية وفعالة من حيث التكلفة"، أعرب أحد الوفود عن

شواغل بشأن البيان التفصيلي لاستعراض مجموعة عناصر الأجر في النظام الموحد الذي سيبدأ في عام 2024 والتقرير المرحلي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في عام 2025 ملاحظاً أن إعدادهما سيكون مهمة شديدة الصعوبة. وقال الوفد إنه يتوقع أن تقوم لجنة الخدمة المدنية الدولية، بعد إجرائها الاستقصاءات العالمية، بطلب معلومات من الموظفين عموماً وأن تضع آليةً أكثر معقولية للحوافز الإيجابية تستند إلى مبدأي العدل والصدق في التعامل مع الحقائق من أجل اجتذاب المزيد من المواهب إلى منظومة الأمم المتحدة والاحتفاظ بها. وفيما يتعلق بمقياس الأداء الوارد في الجدول 31-3 في إطار النتيجة 2، طُلبت معلومات عن التوقيت الذي يُعتزم فيه استطلاع آراء الموظفين فيما يتعلق بمدى رضاهم عن مجموعة عناصر الأجر الخاصة بالنظام الموحد وعما إذا كانت هناك مؤشراتٌ مبكرة على رضا الموظفين.

7 - وفيما يتعلق بوحدة التفتيش المشتركة، أعربت عدة وفود عن تقديرها للعمل الدؤوب الذي تقوم به الوحدة لكفالة توافر منظور مستقل بشأن تحسين إدارة الأمم المتحدة وإجراءاتها الداخلية. وأُشيد بتقرير الوحدة الصادر في الآونة الأخيرة عن استعراض سياسات وممارسات الصحة العقلية والرفاه في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وفي سياق تعقد بيئة العمل وتزايد المخاطر في العديد من مراكز العمل، شُدد على أن التقرير يمثل خطوة هامة لضمان أن تكون منظومة الأمم المتحدة أكثر وعياً ومجهزة تماماً لمواجهة التحديات.

8 - وإضافة إلى ذلك، أكد أحد الوفود دعمه لوحدة تفتيشٍ مشتركة قوية ومزوّدة بموارد كافية تمكّنها من الاضطلاع بالدور النشط المنوط بها في استعراض المسائل التي تؤثر على كفاءة الخدمات والاستخدام السليم للأموال من أجل ضمان الكفاءة في التنظيم والإدارة على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأقر وفد آخر بالنتيجة المقرّرة 1 التي أسهم في إطارها عملُ الوحدة في قبول المنظمات المشاركة نسبة 77 في المائة من التوصيات، وهو ما شكّل أداء متجاوزا الهدفَ المقرّر المتمثل في قبول 76 في المائة منها، وأشار الوفد إلى أن الدول الأعضاء مسؤولةٌ مسؤولية مشتركة من خلال مجالس الإدارة وأمانات المنظمات عن كفالة التنفيذ السريع لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة.

9 - وبالإشارة إلى استراتيجية وحدة التفتيش المشتركة لعام 2025، ولا سيما ما جاء في الفقرة 31-27، قال وفدٌ آخر إنه يتوقع أن تركّز الوحدة على مهامها المتعلقة بالمساءلة والرقابة وأن تواصل تحسين التنسيق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق التآزر. وفيما يتعلق بتعامل الوحدة مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، طلب مزيدٌ من المعلومات لإيضاح مجالات التعاون المحددة مع هيئتي الرقابة المذكورتين.

10 - وفيما يتعلق بمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، أعربت عدة وفود عن تقديرها للعمل الضخم الذي يضطلع به المجلس من أجل تعزيز الاتساق والتعاون والتنسيق في السياسات التي تعتمدها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفي برامجها وأنشطتها. وأُكد الدور الفريد الذي يؤديه المجلس في سياق تشكيل أوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتعزيز أهداف التنمية المستدامة من أجل التصدي للتحديات العالمية بصورة مشتركة. وفي ذلك الصدد، كرّر أحد الوفود الإعراب عن تقديره للعمل الهام الذي يضطلع به المجلس من أجل تعزيز وتوسيع قدرة النظام المتعدد الأطراف على تحقيق النتائج في جميع جوانب التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام.

11 - وأعرب وفدٌ آخر عن تأييده للعمل الذي يقوم به مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن مواصلة تحديث بوابة بيانات الأمم المتحدة وقابليتها للتشغيل التبادلي. كما أُعرِب عن التقدير للجهود المبذولة من أجل نشر البيانات من خلال الوظائف، مثل بوابة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين، وهو جهد هام يسمح بمزيد من

الابتكار في التحليلات والاتصالات وسبل التواصل الرقمي. ولاحظ أحد الوفود الإشارة إلى الفقرة 31-54 في إطار النتيجة 3، وطلب إيضاحاً لما إذا كانت هناك مقاومةٌ من جانب الموظفين أو المنظمات لتنفيذ مبادرة الهوية الرقمية.

12 - وأكد وفدٌ آخر أهمية أن تكون الكيانات ممتثلةً باستمرار للولايات الحكومية الدولية المدرجة في الوثيقة. وفي حين أشير إلى ضرورة تعزيز التمثيل الجغرافي المتساوي بين الدول الأعضاء في الأمانة العامة للأمم المتحدة، طُرح سؤال عن ماهية التدابير التي يتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في هذا المجال. ورغم ورود إشارات إلى المنظور الجنساني وإدماج منظور الإعاقة في استراتيجية عام 2025 والعوامل الخارجية ذات الصلة على النحو المبين في الفقرتين 31-46 و 31-47، تساءل الوفد نفسه عن سبب عدم الإشارة إلى ضرورة ضمان التمثيل الجغرافي العادل. وعلاوة على ذلك، طُلب إيضاحٌ لسبب عدم إدراج معلومات متصلة بذلك المبدأ الأساسي، الذي هو جزء من ميثاق الأمم المتحدة في مادته 101 على النحو المبين في عدد لا يحصى من قرارات الجمعية العامة، ضمن الولايات المماثلة المتعلقة بمسائل الشمولية والتمثيل. وفيما يتعلق بالفقرة 31-40 الواردة في إطار المنجزات المستهدفة، طُلب مزيدٌ من الإيضاح بشأن انخفاض عدد اجتماعات اللجنة الخامسة التي تشارك فيها وحدة التفتيش المشتركة في عام 2025، حيث نقَص هذا العدد من 10 اجتماعات في عام 2024 إلى 8 اجتماعات في عام 2025.

الاستنتاجات والتوصيات

13 - **أشادت اللجنة بالعمل الذي قامت به وحدة التفتيش المشتركة لتحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها وتنسيقها، وشددت على أهمية التزامها الطويل الأمد بتعزيز الشفافية والمساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.**

14 - **وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على مواصلة جهوده لتشجيع تنفيذ الولايات على نطاق المنظومة بهدف ضمان الكفاءة، ولا سيما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.**

15 - **وأوصت اللجنة أيضا بأن تشجع الجمعية العامة الأمين العام على كفالة الشفافية والمساءلة في إجراءات الميزانية المعمول بها فيما يتعلق بترتيبات تقاسم التكاليف بين الكيانات الممثلة في شبكة المالية والميزانية.**

16 - **وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج 27، الأنشطة المشتركة التمويل، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025، رهنا بالتعديلات التالية:**

ثانيا - وحدة التفتيش المشتركة الثانية

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

يضاف القرار "279/77 وحدة التفتيش المشتركة".

يضاف القرار "276/78 وحدة التفتيش المشتركة".